

انعكاسات وأبعاد مفهوم التكافؤ في فرص التعليم على الصعيد الحضاري

بن عكي محمد أكلي
أستاذ مساعد بمعهد التربية البدنية والرياضية

مقدمة :

- لاشك أن أهم ما يميز المجتمعات المتقدمة عن المجتمعات المتخلفة عبر الزمان والمكان معا ، يتمثل في العنصر البشري الذي يعتبر بمثابة المعيار المرجعي ، لقياس مدى تقدم أو تخلف المجتمع . وذلك لكونه يشكل الوسيلة والغاية معا ، في أية استراتيجية تنوية ، تستهدف تحقيق توافقا سويا لدى الفرد والمجتمع ، أثناء عمليات تفاعلها مع البيئة التي ينتميان إليها .

- لعل ما يوضح هذه الحقيقة البديهة ، يتجلى فيما يصبو اليه أفراد المجتمع عند انتقائهم للطرق والوسائل الملائمة لبلوغ أهدافهم التنوية ، بأقل تكلفة ، وفي أقرب وقت ممكن ، وبرضا أكبر ، الشيء الذي يجعل الأمر ليس بالأمر البسيط أو إلهين ، نتيجة التحامه بالتنوع الرفيعة والسامية للخبرة والمعرفة الإنسانية .

غير أنه إذا كان العنصر البشري في شكله الخام ، وطبيعته الفطرية ، لا حيلة ولا حول ولا قوة له ، فإن ذلك يستلزم ضرورة الأخذ بيده لتمكينه من استغلال القدرات والاستعدادات الكامنة في ذاته ، وفق ما يحقق له تكيفا سليما مع محيطه الطبيعي والاجتماعي .

- من هنا يتبين أن خدمات ميدان التربية والتعليم ومختلف أشكال التكوين تمثل الصناعة المثلى والفعالة والملائمة لتنمية الإنسان ، الذي بدوره يتكفل بمهمة النهوض ، لتدعيم التطور الحضاري للمجتمع .

- لذلك تصبح قدرة التفكير المساعدة على الابتكار والابداع والاكتشاف ، التي يتميز ويمتاز

بها الانسان عن غيره من سائر الكائنات الحية الموجودة على سطح الأرض ، هي محور ومركز اهتمام العملية التربوية والتعليمية ، نتيجة ارتباطها المتين والوثيق بنوعية ومستوى الخبرة المعرفية ، لا سيما منها التكنولوجية التي تؤثر بشكل بارز في تحرير الانسان من مختلف القيود ، التي تحول دون تحقيق طمأنينته المهددة دوما بالصراعات القائمة بينه وبين القوى الكامنة في كل من الذات والبيئة التي ينتمي اليها لاسيما الناجمة عن تهديدات الأنظمة الدولية المتجبرة والطاغية في هذه المعمورة .

- فضلا عن هذا ، يبقى ظهور وتفتح الطاقات الحيوية الكامنة في الفرد مرهونة بمدى توفر الجو والظروف الملائمة والمساعدة على ذلك . بيد أن الفروق الفردية الموجودة بين الجنسين سواء من جانب الاستعدادات أو الاهتمامات قد تعيق النمو السليم اذا كانت الفرص التربوية والتعليمية المتاحة غير مناسبة للفرد ، شأنها في ذلك شأن الفوارق القائمة بين شرائح المجتمع سواء أكان ذلك من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الروحية لكل من الأسرة ، والجماعة ، وفي كل من المنطقة الحضرية والريفية والمغزولة .

- بحيث اذا توفر الحد الأدنى من الشروط المادية والمعنوية الكفيلة بتمكين العنصر البشري من تنمية أسلحته وعتاده المزود به منذ ولادته ، للمحافظة على البقاء في الحياة والاستمرار فيها ، استطاع أن يحدث تطورا وتغييرا في محيطه . بالتالي يتحقق وجوده بوجود أثاره ، وبصماته التي يتركها على كل الأشياء التي يتفاعل معها ويحتك بها ، مما قد يشكل فيما بعد ذلك التراث الحضاري الانساني .

- لكن اذا تعذر توفير ذلك ، يبقى الانسان رهين غرائزه الفطرية ولا يرقى الى مستوى الرسالة السامية التي خلق من أجلها والتي كان بمقتضاها خليفة الله في الأرض ، وفي شأنه قال تعالى :

﴿ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ سورة الرعد الآية 11 . عموما ظاهرة التكافؤ في فرص التعليم تمثل الحل البديل دون منازع لمشاكل الإنسان باعتبار الاستثمار فيها لا يخضع لقانون تناقص المنفعة ولا يوجد حد لامكانيات العائد منها ، وذلك خلافا للأشياء المادية التي تنقص مردوديتها الانتاجية ، نتيجة الاستخدام الزائد أو القدم أو نتيجة ظهور ابتكارات تقلل من قيمتها (د . حامد عمار 1968) .

1 - المعاني المرتبطة بمفهوم التكافؤ في فرص التعليم :

- يقصد بها في الفكر التربوي المعاصر ، تلك العملية الاصلاحية للمنظومة التربوية ، المبنية على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء المجتمع في الميدان التربوي ، اعتمادا على مفهوم ديمقراطية التعليم الذي يسمح لكافة أطفال فئات المجتمع من الالتحاق بأعلى مستوى في

السلم التعليمي والثقافي ، وتحصيل أرقى تأهيل مهني ، كلما سمحت بذلك استعداداتهم وقدراتهم واهتماماتهم ، بعيدا عن التأثيرات البيئية المميزة لمكانة الطفل الطبقية أو العرقية ، والعنصرية ، (جورج شيناس ، وأنياس لمبرور George Thines et Agnes L' empereur ، 1975 ص 261) « كما أنها تعمل على استشارة وتنمية فطرة الطفل الى أقصى حد ممكن ، ووفق ما يستجيب لمطالب تجهيزه البيولوجي والسيكولوجي » (فاسطون ميالاري Gaston mialaret ، 1964 ص 35) .

كما ترتبط بعمليات التوجيه التعليمي والمهني التي تمكن كل تلميذ من معرفة قدراته وميوله وسما شخصيته ، بحيث يتجه الى نوع الخبرة التربوية والتعليمية المتفقة والملائمة مع صفات شخصيته ...

هذا والى جانب فهم الذات ، يساعد مجال التوجيه على فهم المجتمع وتقدير الامكانيات المحيطة بالطفل وما تتيحه له من فرص النمو والارتقاء ، الشيء الذي يعود بالفائدة للفرد والمجتمع معا (د . سليمان الخضري الشيخ . 1968 ، ص 302 ألكسندر فكسليار ALEXANDRE VEXLIARD ، 1967 ص 111) .

- تعريف شامل للمفهوم :

- بشكل عام تتأسس ظاهرة تكافؤ فرص التعليم على التنوع والتعدد وحرية الاختيار ، نتيجة أيمانها بقيمة الفرد في حد ذاته ، وأن الأفراد يختلفون فيما بينهم من الناحية الوراثية والفطرية . وما على النظام التربوي إلا أن يواجه هذه الفروق الفردية ومساعدة كل تلميذ على تنمية خصائصه الشخصية الى أقصى حد ممكن - باستثناء ضرورة ضبطه وتحكمه في مختلف المتغيرات الخارجية عن الذات ، والمؤثرة فيها بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبشكل مقصود أو غير مقصود (أي العوامل البيئية) - .

- كما يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة التكافؤ في فرص التعليم في دائرتين : فالأولى تتمثل في الوسط العائلي والاجتماعي الذي ينتمي اليه الطفل ، بمعنى أنها تمثل الأشياء الموجودة خارج الوسط المدرسي ، التي قد تكون أكثر أهمية من الأشياء الموجودة في داخله ، بل قد تكون بمثابة المعيار المرجعي الذي يفسر ويساعد على التحكم فيما يعوق النمو التربوي السليم لدى الطفل . أما الدائرة الثانية فإنها تتمثل في الوسط التربوي نفسه ، من حيث مدى تكييف المنهاج التربوي والأساليب التلقينية بما يتلاءم مع الفروق الفردية والجماعية لدى التلاميذ . وإن كان الدور الحقيقي والفعال للنظام التربوي يتجاوز حدود الوسط المدرسي ليعوض العجز الحاصل في البيئة التي يبدأ منها وينتهي إليها في انجاز رسالته النبيلة المتمحورة حول تنشيط وتنمية الخامة البشرية التي تعتبر في الحقيقة المادة الأولية التي يعمل على تشكيلها النظام التربوي .

2 - مظاهر تكافؤ فرص التعليم في العصر الحالي :

- لقد كانت فرص التعليم من الزاوية التاريخية مرتبطة بالمؤسسات الخيرية المخصصة لأبناء الفقراء والمعوزين ، غير أن في منتصف الجزء الثاني من القرن التاسع عشر (19 م) أي بمجرد ظهور ضرورة عملية احداث في الدول المصنعة تعليم جماهيري وإلزامي على كافة أفراد فئات المجتمع لمدة أربع أو خمس سنوات - باستثناء الخدمات البيداغوجية والاجتماعية المساعدة على استمرار التلميذ في متابعة دراسته - .

علما بأن هذا المستوى الذي لا يتجاوز حدود محو الأمية لا تزال بعض الدول المتخلفة المعاصرة لم تتمكن من توفيره لأبنائها من المحرومين والمستضعفين .

- أما الدول التي تعتبر متقدمة فقد تمكنت من تمديد مرحلة التعليم الإلزامي الى سن السادسة والثامنة عشر ، أي الى غاية مرحلة التعليم الدرجة الثانية . - باستثناء القوانين التي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من السلطة التعسفية لبعض الوالدين ، والفرص التربوية والتعليمية المتاحة في مرحلة ما قبل المدرسي . Pré-Scolaire ؛ الاجراءات التي سمحت بتوسيع نطاق فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي بصورة هامة - .

- لقد نتج عن هذه الاتجاهات الحديثة ، انتشار التعليم بشكل بارز ومكثف في المناطق الجغرافية المعزولة ، والمحرومة ، وفي صفوف كافة الشرائح الاجتماعية والمهنية التي عرفت اجحافا في فرص التعليم ، نتيجة غياب الوعي في ادراك العلاقة الجدلية أو العلية القائمة بين الاستشارات الموجهة لتثنية العنصر البشري والأهداف المنشودة على الصعيد الحضاري (ألكسندر فكسليار ALXANDRE VAXLIARD ، 1967 ، ص 105) (بريان هولمز ، BVIAN, HOLMES ، 1980 ص 08) .

- لعل الأسباب التاريخية الفعلية التي حثت الأنظمة السياسية الدولية للاهتمام بسياسة تكافؤ الأطفال في فرص التعليم ، وتبنيها في مجال العدالة الاجتماعية لتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ، تعود الى بداية الإعلان عن «حقوق الانسان ، rights of man» في سنة 1929 م من طرف معهد الحقوق الدولي لمنظمة الأمم المتحدة (نيكولاهانز (ترجمة) 1966 ص 323) . رغم هذا يبقى التطور الذي تحقق في هذا المجال المرتبط بالميدان التربوي مرهونا بمدى تطور تقنيات ووسائل الإنتاج في الميدان الاقتصادي ، لكون هذا الأخير يعتبر من بين القطاعات المنتجة بشكل مباشر ، والأول يدخل ضمن القطاعات المنتجة بشكل غير مباشر ، وعلى المدى الطويل ، الأمر الذي يؤثر الى حد كبير في عملية التأخير والتقديم لميادين الاستثمار عند إعداد الخطة أو الاستراتيجية التنموية للنهوض بما يحقق تقدم المجتمع . مهما يكن الأمر فقد أصبح في العصر الحالي من الثابت أن الهدف الذي تصبو اليه الأنظمة الدولية ، هو أن تجعل من المدرسة وسيلة لتحقيق التكافؤ في الفرص وذلك لأسباب عديدة أهمها : الاحتياجات الاقتصادية في بعض الأقطار ،

والأهداف المذهبية في أقطار أخرى ، والكفاح من أجل التحرر الوطني في جزء كبير من العالم والخوف من الاضطرابات الإجتماعية ..، القضايا التي تدفع بالمسؤولين في الدولة الى إلغاء الامتيازات الموروثة عن العهد البائد أو على الأقل إعطاء لكل ذي حق حقه ، إعتاداً على مقاييس موضوعية تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع معا (ايدجار فور وآخرون EDGAR Faure ، 1976 ص 124) (بتصرف المؤلف) .

3 - الحقائق المعززة لأهمية الموضوع :

أ - مواقف من التراث العربي الإسلامي :

يعتبر العلامة العربي عبد الرحمن ابن خلدون (1331 - 1405م) أحد المفكرين الأوائل الذين تنبهوا للعامل الحضاري كقوة ثقافية مؤثرة في المجال التربوي - يطلق عليه اسم العمران - وقد اعتبره المقياس الحقيقي لفهم التاريخ ومحاولة التنبؤ بمستقبل المجتمعات ، حيث يرى : بأن المدن الكثيرة العمران يكثر ترفها وعلى قدر عمران المدن تستجد فيها الصنائع ، ويزداد التأنق فيها كما ترسخ الصنائع برسوخ الحضارة ، فكذلك تكثر العلوم وترسخ برسوخها وهكذا يتبدل وجه العمران ، وينتقل الاجتماع البشري من طور البداوة الى طور الحضارة (د . جميل صليبا 1973 ص 601 - 602) .

- يتبين من خلال ما قصده ابن خلدون أن هناك ارتباط وثيق الصلة بين الوعي الحضاري والانعكاسات التي تنجر عنه في الميدان التربوي والتعليمي . وبصدد ظاهرة التكافؤ في فرص التعليم ، فقد ذكر في مقدمته المشهورة تحت عنوان «العلم والتعليم طبعي في العمران البشري» بأن الانسان شاركته جميع الحيوانات في حيوانيته ، وانما تميز عنها بالفكر الذي يهتدي به لتحصيل معاشه والتعاون عليه بأبناء جنسه ، والاجتماع المهني لذلك التعاون وقبول ما جاءت به الأنبياء عن الله تعالى والعمل به فهو مفكر في ذلك كله دائماً ، وعن هذا الفكر تنشأ العلوم وماقدمناه من صنائع (د . تركي رابح 1981م ص 107) أما ما يبرز الأثار الفعالة للتربية على الصعيد الحضاري يكن فيما كتبه الامام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (1058 - 1111م) حجة الإسلام ، حيث أعتبر صناعة التعليم أشرف الصناعات واستدل على ذلك بأدلة عقلية وعقلية ، وقد اعتمد في النقلي على الطريق الذي سلكه الإسلام ورسوله الكريم في الدعوة الى توحيد الله وهو طريق العقل لاثبات صدق الرسالة وتحقيق أهدافها ، ومما يلاحظ في القرآن الكريم أنه لا يذكر العقل الا في مقام التعظيم والتنبيه الى وجوب العمل به والرجوع إليه .

- أما الأدلة العقلية التي استدل بها في إثبات أهمية التربية ، فمنها أن شرف أي صناعة يعرف بشرف محلها ، كفضل الصياغة على الدباغة إذ محل الأولى الذهب ومحل الثانية جلد الميتة ، ولاشك أن لصناعة التعليم من شرف المحل أوفى حظ وأتم نصيب ، لأن المعلم متصرف في قلوب

البشر ونفوسهم ، ولا يخفي أن أشرف مخلوق هو الانسان ... (د . عبد الغني عبود 1978 ص 429 - 430) (د . عبد الله عبد الدائم ، 1979 ص 232) فالسر الذي يفسر العناية الفائقة التي أولاهها الإسلام للعلم والتعليم والعلماء يعود على سبيل الحصر لا الإجماع الى موقف الرسول ﷺ بعد موقعة بدر ، حيث طلب من أسراه الذين لم يستطيعوا فداء أنفسهم بالمال ، تعليم كل واحد منهم عشر (10) من صبيان المدينة القراءة والكتابة ... وفي نفس المسار يُروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أنه جعل في المدينة رجالا يفحصون المارة من البشر ، فمن وجدوه غير متعلم أخذوه الى الكتاب ليتعلم ، (د . ناجي معروف 1975 ، ص 531 - 532) .

- هذا وما يستحق التنويه اليه في هذا الصدد يتجلى فيما حصل إبان عهد المأمون في مطلع القرن التاسع الميلادي (9 م) عصر الازدهار العلمي العظيم من خلال احداثه لدار الحكمة (813 م) التي جعلها شبه جامعة ومعهد للترجمة . وأخذ يرسل البعثات الى كل مكان في العالم لإحضار الكتب وترجمتها ، وعلى استدعاء البعثات العلمية والعلماء المشهورين ... (د . عبد الغني عبود 1978 ص 434) . كما تجلّى ذلك في عمل «نظام الملك» للوزير السلجوقي (1065م) الذي قام بإنشاء أول مدرسة نظامية في بغداد ، وجعل التعليم فيها حق للجميع ، ودون مقابل وزاد على مجانية التعليم الشامل أن عيّن مرتبا منتظما للطلاب المعوزين (الاتجاه الذي مدحه ابن جبير في بلاد المشرق وخاصة دمشق) ثم شهدت هذه الطريقة عناية ورعاية فائقة أيام العباسيين والفاطميين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين خاصة من ناحية ضمان معاش الطلاب والمعلمين والطبائنة على ظروف حياتهم ..، وقد سار السلاطين والوزراء والأمراء والتجار والعلماء والقضاة والعديد من فضليات النساء على نهج الخلفاء ، في انشاء المعاهد وتقويلها ، حتى أصبحت المدارس فوق كونها دورا للعلم والمعرفة مؤسسات اجتماعية تعين الفقراء وتساعد المعوزين . (د . عبد الغني عبود 1978) (عبد الله عبد الدائم 1981) .

- صحيح أن لا جدال فيما عرفه التطور التاريخي من حضارات قبل ظهور الفتح الإسلامي ، لا سيما الحضارة اليونانية التي انطلقت من روح التجديد والابتكار ، غير أن المتأمل في فلسفة (أفلاطون ، PLATON) (327 ق م - 347 ق م) الذي يعتبر من بين أقدم الفلاسفة الذين أشاروا في كتاباتهم الى القضايا التربوية ، يلاحظ في كتابه (الجمهورية المثالية) أنه كان منهمكا في تصور تربية النخبة الشئ البعيد عن مفهوم «التربية للجميع L'éducation Pour Tous المعروفة في عصرنا بمفهوم ديمقراطية التعليم ، والتي حددنا معناها بمفهوم التكافؤ في فرص التعليم .

- رغم هذا يبقى أفلاطون أول من ربط التربية بالسياسة والفلسفة ، وأنشأ أكاديمية للتعليم العالي ، وأشار الى فكرة التوجيه والانتقاء التربوي ، (موريس ، دومنجي ، 1970M. DOMMANGET) .

ب - أنصار التربية للجميع وعصر النهضة :

نظرا لمظاهر الفساد والتشاؤم والظلمات التي شهدتها أوروبا في العصر الوسيط ، من جراء السلوك التعسفي لطبقة الحكام والأشراف تحت إشراف ورضى الكنيسة التي كانت ترسم للجميع الحدود التي عليهم عدم تجاوزها في الفكر والعقيدة والعمل ، كل ذلك من أجل الحفاظ على استمرارية الوضع الطبقي الذي لا يخدم سوى الطبقة الراقية ورجال الدين ،

فقد كان من الضروري وبشكل تلقائي أن تبرز إلى الوجود حركات فكرية مناهضة للأوضاع الفاسدة التي حرمت الإنسان الأوروبي من أدنى حقوقه الأساسية والشرعية المتمثلة في تحكيم الفكر لإزاحة كابوس الجهل الذي جعله في مرتبة أقل من قطيع الحيوانات المتوحشة!

بل ساعدت كذلك التناقضات والصراعات النفسية والاجتماعية على تمكين الروح العلمية على الروح الكنسية ، بهدف استبدال الاستعداد للموت بالاستعداد للحياة في الدنيا أولا ثم في الآخرة ثانية . وفي هذا الصدد يجدر بنا القول أن ظهور الحركات الفكرية العلمانية ما هو الا انتقام وسخط على الذين يبررون قساوة نظامهم ونزعاتهم الاستبدادية والاستعبادية بالأحكام الدينية المنهضة والمعدلة وفق ما يخدم مصالحهم ومصالح أبنائهم جيلا بعد جيل ، أو بالأحرى الاستسلام للأمر الواقع الموروث على الأجداد ، حتى ولو كان مرا وبإمكان الانسان أن يغيرها. بالتالي الثورة الفكرية التي شنها بعض الفلاسفة والمفكرين في مطلع القرن (18) على الدين كانت ترمي الى تكسير القيود التي تكبل الفكر - الأمر البعيد كل البعد عن الدين الإسلامي الحنيف والصفوة الحاكمة في معظم البلاد العربية الإسلامية التي لا تزال تسبح في فلك الاتجاهات الفكرية الغربية ، جاهلة أو متجاهلة لأدنى المعطيات المتسببة فيما آلت اليه المجتمعات العلمانية المعاصرة ، - باستثناء الأحداث والتحويلات التاريخية الجارية حاليا في مختلف بقاع العالم التي تبشر الإنسانية المغلوبة عن أمرها بنهضة مادية وروحية معا .

- وعليه فالذين نادوا من أنصار النظريات والاتجاهات التربوية لعصر النهضة ، بضرورة اتاحة الفرص التربوية والتعليمية أمام الجميع ، وادراجها ضمن الحقوق الطبيعية والشرعية للعنصر البشري تتلمس من بينهم على سبيل الحصر لا الإجماع - المفكر الانجليزي (طوماس موريس Thomas morus 1478 - 1535) الذي يمكن اعتباره أحد الرواد الأوائل في تراث الفكر الأوروبي) . ومن بين القادة الإنسانيين الذين نقدوا بمرارة المجتمعات التي تطفئ عليها النزعة الذاتية ، فقد نادى بالتربية الموحدة للجميع في مرحلة الطفولة المبكرة - مرحلة ما قبل المدرسة - وللجنسين ، (موريس دومنجي Maurice Dommanget ، 1970 ، ص 49) .

كذلك المفكر الفرنسي (كوندورسي Condorcet, marie, jeam ، 1743 - 1794) الذي يمكن اعتباره من بين المفكرين الرواد الذين أدركوا تمام الإدراك الدور الحقيقي والفعال لمفهوم

ديمقراطية التعليم ، حيث عالجها في ضوء الديمقراطية السياسية لأن هذه الأخيرة في نظره من حيث هي مساواة أمام القانون لا تكفي بل لابد أن تقتزن بعملية وضع حد للحرمان التربوي ، الذي كانت تعاني منه القاعدة الشعبية (الفرنسية) ، بمعنى إذا كانت الديمقراطية تمنح لكل مواطن حق الانتخاب بالتساوي ، فإن ذلك يستلزم أيضاً أن تمنح الحق لكل مواطن في الترشيح غير أن هذا الأخير ، إذا كان مرتبطاً بالكفاءة الناتجة عن التربية والاكتساب يصبح بصورة حتمية وتلقائية الحرمان التربوي بمثابة حرمان في الحقوق السياسية التي ينبغي أن تضمن لكل المواطنين بلا استثناء (د . عباسي مدني 1986 ص ، 251) .

- الأمر الذي دفع «بكوندورسي» إلى وضع خطة مفصلة لنظام تعليمي حكومي علماني ، يتحقق فيه التكافؤ في فرص التعليم أمام جميع الأطفال ، من جراء التعليم المجاني الإلزامي والموحد ، - رغم عدم وضع الخطة حيز التنفيذ إلا أنها كانت دليلاً لمحاولات الإصلاح التربوي فيما بعد (د . محمد منير مرسى 1974 ص ، 203 - 204) -

بل ما ذكره عن الدستور الحر الذي لا يتبنّى التعليم الشامل للمواطنين على الصعيد السياسي ، وما ينجر عنه من صراعات يؤدي بالحكومة إلى التدهور والاندثار نتيجة عدم تمكنها من الحفاظ على السلام بين أفراد الشعب الجاهل والفساد ، مما سمح بظهور قيم سامية كشعار الحرية والمساواة والأخوة الذي أخذت به الثورة الفرنسية فيما بعد ، (نيكولا هانز 1966 ص 259) .

وعليه إذا تبنت دولة ما الأيديولوجية الديمقراطية وسلكت منهجها السياسي العام ، فإنها هذه تصبح مضطرة لاتخاذ ديمقراطية التعليم ، سياسة تربوية تحقق بها القضاء على التفاوت الإجتماعي والتناقضات في تحقيق العدالة السياسية ، (د . عباسي مدني 1986 ص 250) .

لقد سار في هذا الاتجاه العديد من المفكرين والفلاسفة ورجال الإصلاح التربوي الثوريين ، ومن بينهم نجد :

- جان جاك روسو J.J Rousseau (1712 - 1788) الذي كان في زمانه بطل الانسانية المدافع عن الحرية وقد كان لكتايبه (العقد الاجتماعي le contrat social) (أميل ، Emil) شهرة عالمية.

- بابوف فرنسوا نوال Babeuf Francoi Noel (1760 - 1797) أحد رجال القرن الثامن عشر (18 م) الذين صرخوا في وجه الطغاة بالحق الشرعي للإنسان في التعليم ، واستنكر نظام الشرائح الاجتماعية في الميدان التربوي ومن آرائه أنه قال : «ينبغي أن يكون ضمان غذاء العقل في مستوى غذاء البدن المضمون ، لأن ضرورة استرجاع التربية للجميع ليست أقل قيمة من استرجاع الأرض للجميع ، وذلك ليس من باب الاسعاف بل حق مشروع .. ، وعليه لا يمكن للأرض أن تتعذب اذا ما تم استصلاحها ، شأنها في ذلك شأن التربية ازاء الفكر الانساني ..» وقد سار على هذا الدرب كل من : (سلفيان مارسال sylvian, marschal 1750 - 1803) و(هنري دي

سان سمون (1825 - 1769 Henri de st simon) (فيليب بيوناروتي Philip bionarotti (1837 - 1761) (روبير أوان Robertowen (1858 - 1771) (إتيان كاييت Cabet Etienne (1856 - 1778) .

أما المفكرين الذين جاؤوا بعدهم فقد ذهبوا فيما نادوا اليه الى أبعد من مما كان مألوفاً بيد أن (فيكتور كونسيديرون Victor considerant 1893 - 1808) يرى في التعليم الموحد للجميع من الأمور المستحيلة التحقيق في البلاد الرأسمالية ، لأن هذه الأخيرة تحمل في طيات نظامها بذور اللامساواة والتفاوت الإجتماعي وسيما من زاوية مدى تلبية الدوافع الأولية (البيولوجية) التي تشكل في الحقيقة البنية التحتية (المادية) المساندة للبنية الفوقية (الفكرية) ، التي تمثل في سلم الأولويات التكافؤ في فرص العيش والحياة قبل تبنى التكافؤ في فرص التعليم (الفكرة التي يعبر عنها العامة من الناس في مجتمعنا بالقول : (الرأس يغني لما يشيع البطن !..)) الشيء الذي تطرق اليه «برودون بيار جوزيف Proudhon Pierre Joseph» (1865 - 1809) من منظور سياسة التعليم الإلزامي والمجاني ، التي تتطلب من الدولة ضمان الفرص المتكافئة أمام الجميع في ميدان التعليم من خلال تكفلها بكافة المصاريف التربوية الموفرة للخدمات التعليمية المساعدة على استمرار التلميذ في الدراسة ، والتقليل من آثار ظاهرة الرسوب أو التسرب المدرسي ، ومثال ذلك يمكن ملاحظته لدى أبناء البدو الرحل (الرعاة) حيث يصعب على أوليائهم ترك أبنائهم يلتحقون بالمدرسة حتى ولو كانت من النوع المكيف لظروفهم - غير المستقرة جغرافيا - لأن الطفل عندهم يتحمل مسؤوليته في سن مبكرة ، مع باقي أفراد الأسرة والجماعة ، لذلك على الدولة أن تقدم تعويضات لهذه الأسر ، كي تضمن استمرار التلميذ في عملية التعليم باعتباره عضوا منتجا ولا يمكن الاستغناء عنه في كسب رزق الأسرة التي ينتمي إليها .

هكذا يتجلى من الزاوية التاريخية والحضارية على حد تعبير أحد الأنصار المدافعين عن الانسانية وهو «أوغوست بلانكي Auguste Blanqui (1887 - 1805) الذي قال : يوجد شبحين خطيرين ومتضامنين دوما مع بعضهما البعض في وقوفها عائقا أمام سعادة الانسان وهما : شبح الرأسمالية ، وشبح الجهل والخرافة ، غير أنه يبقى من الثابت أن شبح الجهل أشد خطرا من شبح الرأسمالية !..» التأويل الذي يجعل من انعكاسات انتشار التعليم ونشر التعليم ، بمثابة حماية وتلقيح لعامة الناس ازاء كافة أشكال الاستبداد والاستعباد . (موريس دومنجلي Maurice dommangelet (1970) (بتصرف الباحث) .

ج - أثر التربية على التنمية الاقتصادية :

إنما يؤكد العلاقة القائمة ما بين النظام التربوي والبناء الاقتصادي يعود في الحقيقة إلى ما بعد أحداث الثورة الصناعية التي عرفتها الدول الغربية الأوروبية بحيث صار لديها التعليم ميدانا

هاما لتحقيق تنمية اقتصادية مربحة ، وتساهم في تطور المجتمع .
فالعناية الخاصة التي أخذ الاقتصاديون يولونها للترية تعود أساسا الى :
- الإدراك المتزايد لأهمية فعالية التريبة في مجال النمو الاقتصادي استنادا على نتائج الباحثين
التي بينت كيف تكون التريبة (استثمارا Investissement) للأموال ، فضلا عن كونها خدمة
(استهلاكية Consommation) .

- مما أدى الى تزايد نفقات القطاع التربوي في شتى البلدان تزايدا هائلا في السنوات
الأخيرة ، بالإعتماد على مقدار ما يعود منها بالفائدة على الاقتصاد والمجتمع بالمقارنة مع عائدات
الأموال التي تستثمر في القطاعات الأخرى المنتجة بشكل مباشر (صناعة ، تجارة ، فلاحية ،
سياحة ، مواصلات .. الخ) .

- وإلى تطور تقنيات القياس والبحث في التنمية البشرية ، التي سمحت في الآونة الأخيرة ،
باستخدام التقدير الكمي لعائدات التريبة (د . عبد الله عبد الدائم ، 1980 ، ص ، 298 - 300) .
- أما الوعي بمدى أهمية التريبة في الاقتصاد ، فانه يعتبر من بين الأمور القديمة العهد ، وقد
أشار الى ذلك الفيلسوف الاقتصادي الإنجليزي «آدم سميث ADAM Smith» عندما قال : أن الذكاء
الحاد والعادات الفاضلة المتسمة بالانضباط والنظام لدى الشعب الاسكتلندي ، من نتائج الانتشار
الواسع والمبكر للتعليم فيما بينهم» إلا أن رغم اعترافات معظم الاقتصاديين الذين جاؤوا بعده بقيمة
التعليم ، وأهميته في الميدان الإنتاجي ، فقد كانوا يميلون الى تركه جانبا عند بناء نظرياتهم في
النمو الاقتصادي (راسل ج . داقيز (ترجمة) (1975 ص 48) (وجون فيزي JOHN vaizey 1974) .

- هذا ومن الناحية العملية فالفصل يعود الى رجل الصناعة الإنجليزية (روبرت أوين
Robert owen) (1771 - 1858) الذي قام بإنشاء في مصانعه النموذجية «بنيلانارك» مدرسة
مجانية لتعليم الأطفال الذين هم في سن ما فوق العاشرة ..، الفكرة التي اعتبرها «كارل ماركس ،
K. MARX» أكبر ناقد للرأسمالية بمثابة مدرسة المستقبل لكونها تقدم تعليما مقترنا بالعمل
والإنتاج ، وتساعد على زيادة المهارة الانتاجية ، وتكامل تربية الشخصية الإنسانية ، (د . محمد
منير مرسى ، 1974 ، ص 116) .

لقد تجسد ذلك فيما بعد ، في الثورة الروسية التي أدت من خلال أسلوبها التنوي المبني أساسا
على التخطيط إلى أحداث نهضة في التعليم الفني والمهني ، الذي عرف فيما بعد تطورا هاما وشهرة
كبيرة في العقد السادس من القرن التاسع عشر (19) ، لدرجة أن الأمريكيين أعجبوا بمدرسة
موسكو الفنية العالية التي أنشئت في سنة 1739 ، (نفس المرجع السابق) .

- الأمر الذي تكرر في سنة 1958 عندما أرسل الاتحاد السوفياتي للمرة الأولى في العالم المركبة
الفضائية (سبوتنيك Spoutnik) الى القمر، وعقب ذلك وقامت الولايات المتحدة الأمريكية باصلاح
برامجها التربوية والتعليمية من أجل الحفاظ على معدل تطورها التكنولوجي حتى لا تتأخر عن

الركب الحضاري الذي يشكل نفوذا خطيرا على الصعيد الدولي والحضاري .

- لعل ما يوضح العلاقة الارتباطية الايجابية الموجودة ما بين الميدان التربوي والتنمية الاقتصادية يتبين كذلك فيما نادى إليه العالم الاقتصادي (تيود ورشولتز Theodore schultz) في الخطاب الذي ألقاه على أعضاء الجمعية الأمريكية الاقتصادية عام 1960 حيث فيه قال : «ان عدم النظر بصراحة الى الموارد البشرية على أنها نوعا من الرأسمال وعلى أنها وسائل نوجدها للاستثمار وتنتج عنه قد يؤدي الى التمسك بالنظرية القديمة التي مفادها أن العمل لا يتعدى القدرة على أداء العمل اليدوي الذي يحتاج فقط الى القليل من المهارة والمعرفة - المقدرة التي تتحقق لدى جميع العمال بقدر متساوٍ - لكن هذه النظرة الى العمل كانت دون شك خاطئة فيما مضى ولا تزال كذلك ، بحيث احصاء الأفراد الذين باستطاعتهم العمل أو يرغبون فيه ، واعتبار عددهم مقياسا لكفاءة العامل الاقتصادي لا يعني أكثر مما يعنيه احصاء مختلف أنواع الآلات لتحديد أهميتها الاقتصادية بوصفها رصيذا من رأس المال ، أو فيضا من الخدمات الانتاجية ..

- وعليه يمكن القول أن إعادة اكتشاف (شولتز ، وغيره من الباحثين لمكانة الموارد البشرية ، سمح حديثا بتحويل الجهود لإدماج الاستثمارات الموجهة للتربية في صلب التحليل الاقتصادي (فردريك هاريسون ، وشارلز ما يرز ، F. Harbison and Myers charles ، 1966 ، ص ، 14 - 15) .

- وبصدد المزيد من التفصيل في هذا الجزء الهام من الموضوع ، نخص بالذكر النتائج الهامة التي توصل اليها في أبحاثها العالمان الأمريكيان (هاريسون ومايرز) في ميدان التربية المقارنة ، حيث تناولا بالدراسة والتهئية انعكاسات التعليم على النمو الاقتصادي والقوى البشرية في العديد من دول العالم ، وكانت أهم النتائج المستخلصة من نشاطهما العلمي ، أنها توصلا الى تصنيف بلاد العالم في أربع مستويات ذات دلالة في سلم التقدم والتطور الحضاري.

- أما الخصائص الأساسية المميزة لهذه المستويات ، فقد لخصناها فيما يلي :

المستوى الأولي :

- يشمل البلاد المتخلفة من حيث كفاية النظام التعليمي ، والدخل الفردي والقومي ، وتوقف تقدمها الاقتصادي والاجتماعي على الاستخدام المستمر لقوى بشرية أجنبية عالية المستوى . فهي مجتمعات تقليدية ، والنخبة الحاكمة فيها على بينة من سرعة التقدم المعاصر وحيثيته في داخل البلد ، لذلك نجدها تواجه مشكلة كيفية الاستخدام والاستفادة من المتعاونين الأجانب لا سيما في تدريب الوطنيين للتخلص منهم بمجرد الاستغناء عن خدماتهم .

غير أن الشائع في البلاد المتخلفة أن الأحداث الاستراتيجية تعبر عنها الصفوة الحاكمة فقط دون غيرها من عامة الناس ، التي تعتبر القاعدة المرجعية ، في تحديد المسار التنوي ، نتيجة

نظامها التعليمي الذي يلتصف بالتخلف في سائر المراحل التعليمية وفروعه العلمية مما جعله عاجزا لسد أدنى حاجات البلاد الى القوى البشرية ذات التأهيل العالي أو المتوسط فضلا عن هذا الانفجار الديمغرافي يشكل عليها ضغطا هاما في مرحلة التعليم الدرجة الأولى مما يجعل من العسير الحفاظ على نوعية التعليم ومستواه الأدنى الشيء الذي ينجر عنه إهدار مدرسي عالٍ لذلك أغلبية التلاميذ المنتظمين في الدراسة لا يتجاوزون مستوى محو الأمية (قراءة ، كتابة ، حساب) ، وسرعان ما يرتد معظمهم الى مستوى الأمية بعد بضع سنوات ، ومن ثمة التعليم الثانوي غير ميسور سوى للفئات المحظوظة التي تمثل الأقلية ، كما هو الشأن بالنسبة للتعليم العالي الضعيف جدا والذي يتم عادة في الخارج ، باستثناء غياب البرامج التربوية التي تتناول انشغالات ومطالب حياة المجتمع ، بمعنى آخر هناك تبعية للأنظمة التربوية الأجنبية شبه مطلقة ، والتي لا تسمح طبعا على الاعداد والتجديد للنهوض بالمقومات المكونة للشخصية الوطنية القومية ، وبأعباء التنية الشاملة للبلد .

المستوى الثاني :

يتعلق بالبلاد التي بدأت تسير في طريق التقدم ، نتيجة الأشواط التي قطعتها في تنية مواردها البشرية من الناحية الكمية باستثناء الميادين العلمية والتكنولوجية التي لا تزال تعتمد فيها على التعاون الأجنبي ويعد مبدأ تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية من الأهداف المشتركة بين جميع البلاد الأخذة في التقدم رغم ذلك ليس جميع الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة يجدون مقعدا تربويا لهم ، خاصة في المناطق الريفية والمعزولة ، كما لا يلبث أن يرتد ما لا يقل عن نصف (2/1) مجموع تلاميذ الابتدائي الى الأمية لا سيما الفئات الاجتماعية الدينا ، الى جانب غياب فرص التعليم الخارجة عن النطاق النظامي المساعدة على انقاذ التلاميذ الذين سقطوا ضحية الاهدار المدرسي رسوب وتسرب .

- أما التعليم الثانوي فعيوبه أشد وأخطر من التعليم الابتدائي ، بحكم الأولوية التي توليها الدولة لبناء المدارس ، بهدف الاستجابة للضغط الديمغرافي ، والأولوية الثانية الموجهة للتعليم العالي الذي يمثل في نظرها رمز المكانة والعظمة القومية . في حين مرحلة التعليم الثانوي التي يتوقف عليها النجاح الحقيقي تبقى في أدنى مرتبة وذلك رغم الدور الحيوي والفعال الذي تلعبه في عملية التنية للموارد البشرية الملائمة لمستوى تقدم هذه البلاد التي تشكو من ندرة الاطار المتوسط الفني والاطار العالي الضعيف التأهيل ... علاوة على هذا يطغى على برامجها التربوية الجانب النظري الموسوعي والأدبي والانساني ، وهي في أشد الحاجة للفروع العلمية والتكنولوجية . الى جانب تأطيرها التربوي الذي يفقد التأهيل المقبول ، ومعظم أعضائه غير متفرغين بالقدر الكافي - لا سيما في مستوى التعليم العالي - ، لأسباب عديدة ، وأهمها مرتبط بمخاوف الأفراد كالبواعث الاجتماعية والمهنية والتربوية ...، المظاهر التي تتجلى بوضوح في البعثات الطلابية الهامة

التي ترسل الى الخارج حيث معظم أفرادها لا يعودون الى الوطن ، أما لعدم ملامة تكوينهم لحاجات البلاد أو بغياب الظروف الملائمة لممارسة تخصصهم العلمي فضلا عن القضايا الأخرى المتعلقة بحياتهم الشخصية المتأثرة بمستوى حياة الدول المتقدمة التي تحثهم على البقاء فيها من خلال الامتيازات المغرية والأشياء البراقة التي تقدمها لهم «مع العلم أن هذه الظاهرة الخطيرة لا يمكن معالجتها الا من خلال الاصلاح التربوي ، الذي ينطلق من أصوله الفكرية والعقائدية المعبرة عن هويته التي تغرس في نفسية الفرد منذ طفولته المبكرة ، حتى تبقى تؤثر بمفعولها في لاشعوره الى غاية سن الرشد حيال كافة أشكال التغريب والغزو الفكري ، شأنها في ذلك شأن المناعة البيولوجية لدى الكائن الحي ، أو التلقيح ضد الأمراض المعدية» . (أنظر التحليل النفسي)

المستوى الثالث :

يشمل الدول التي بدأت فعلا تسير في طريق التقدم أو النمو، والتي في وسعها أن تقطع المشوار الى منتهاه معتمدة فيه على الذات وذلك عن طريق تقديم أولوية الاستثمار في الموارد البشرية على مستوى خططها أو استراتيجيتها التنموية المحددة على الصعيد السياسي ، لخوض غمار التنمية الشاملة للبلاد ، مستندة في ذلك على أسلوب الاقتباس للمستحدثات العلمية والمستجدات والتكنولوجية والتنظيمية قبل أخذها بأسلوب الابتكار والابداع ، ومن مميزات تعليمها النظامي يلاحظ أن الجهود المبذولة لتحسين نوعية التعليم لا تقل أهمية عن التوسع الكمي في مرحلة الابتدائي ، ومشاكلها الرئيسية تقتصر على التعليم الثانوي والعالي ، بحيث التعليم الثانوي بها لا يزال يستهدف بالدرجة الأولى اعداد التلاميذ للتعليم العالي ، الذي يتصف بالانتقاء الشديد نتيجة ازدهام مدرجاته وعدم كفاية مخايره واستخدامه لأساتذة غير متفرغين وبأجور ضعيفة ، بالاضافة الى سيطرة الطرق التربوية التقليدية على مناهجه لا سيما أسلوب المحاضرات المبني على أساس استظهار المعلومات واسترجاعها يوم الامتحان من طرف الطلبة . دون مراعاة الانعكاسات السلبية التي تنجر عنها بعد التخرج في الميدان المهني الذي يمثل في الحقيقة الهدف الأسمى المنشود من عمليات التربية والتعليم وكافة أشكال التكوين ، بمعنى علاقة المعلم بالمتعلم تتصف بالإتصال الإستهلاكي الزجسي ، من حيث عشق المعلم المحصور في ذاته .

المستوى الرابع :

يتثل في البلاد التي قطعت شوطا هاما في طريق التقدم الذي مكنها من احتلال مركز القيادة والصدارة في عالم اليوم ، نتيجة امتلاكها لنظام اقتصادي متقدم صناعيا ، وقادرة على تحقيق أعظم الاكتشافات الابتكارات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية وذلك لكونها توصلت الى تحقيق رصيدا كبيرا من الموارد البشرية العالية التأهيل . وهذا بفضل الجهود المبذولة في اصلاح وتحسين نظامها التربوي لا سيما في مرحلة التعليم الثانوي - باستثناء الاختلافات الايديولوجية

والفلسفية الموجودة فيما بين هذه الدول من الناحية التاريخية ... (فردريك هاريسون ، وتشارلز مايرز 1966) .

– هكذا يتبين من خلال هذه الدراسة التي تبدو في نظرنا هامة وقية ، أن التقدم الذي تتميز به بعض الدول المعاصرة ، يعود في الواقع الى الجدية في الأخذ بالعلم ونشر التعليم بلا تمييز أو تحيز في صفوف أفراد وأبناء كافة الشرائح الاجتماعية المشكلة للمجتمع ، نتيجة ادراكها لدى أهمية المؤثران اللذان حددا درجة التقدم والتخلف التي وصل اليها كل بلد في العالم ، وأن التطور التكنولوجي المعاصر لم يكن متوقفا على مدى امتلاك البلاد لمصادر الثروة الطبيعية فحسب بل على مدى يتوفر لديها من موارد بشرية مؤهلة فعليا بيد أن التقدم الذي تشهده دولة اليابان الواقعة على سطح أرخبيل من الجزر والمهددة بالزلازل والبراكين يعود الى مدى ادراكها للفوائد التي تنجر عن ميدان التربية والتعليم والذي يعود الى عام 1860 حيث أحدثت تحولات جذرية في بنيتها الاجتماعية ، وقد استهدفت من خلالها على المدى البعيد استبدال النظام الاجتماعي الطبقي التقليدي بترسيخ نظام الاستحقاق والنجاح وعن جدارة لذلك لما دمرت تماما في الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) (شأنها في ذلك شأن ألمانيا) تمكنت بمالديها من قوى بشرية (سبق لها أن استثمرت فيها الكثير في تنميتها في عهد الأمبراطور مييجي Meiji) أن تعود الى ما كانت عليه من قبل خاصة في ميدان التصنيع والتكنولوجيا) في أقل من ربع قرن من الزمن لتشغل مركز الصدارة على الساحة الدولية (تقرير الندوة الدولية حول تمويل التنمية التربوية 1982) (د . عبد الغني عبود 1978) .

عموما هناك علاقة ارتباطية وثيقة الصلة وإيجابية بين معدلات القيد المدرسي والدخل الفردي أو الدخل القومي العام ، وذلك رغم التباين القائم بين مختلف الأنظمة الدولية من حيث الفلسفات التربوية والتصورات التنظيمية لمنظوماتها التربوية والتعليمية .

د - أثر التربية في التنمية الاجتماعية :

ربما كان في أبسط الأمور الهادفة أن تعتبر الظاهرة التربوية عملية اجتماعية في أصلها (دون الخوض في تقاضيل الفلسفات التي تبحث في مفهوم الفرد وعلاقته بالمجتمع) . لأن فهم الانسان محيطه وادراكه للعلاقة العضوية الحيوية القائمة فيما بينه وبين البيئة التي ينتهي اليها ، من الأمور المفروغ منها والضرورية للحفاظ على بقاء واستمرار حياته أو تكيفه مع الأحداث المتغيرة وفق مايمكنه من المساهمة في نمو وتطور مجتمعه ، لذلك يصبح من الطبيعي أن يكون عالم المعرفة بجميع ميادينها وفروعه ليس حكرا على فئة من الناس ، وإنما هو ملك لجميع الناس دون أي تمييز (د . محمود السيد سلطان ، 1979 ص 17) .

فالتربية كانت في بداية أمرها وخلال فترة طويلة من الزمن طبقية ومن نصيب الصفوة الخاصة

بالنبلاء والأشراف ورجال الدين أو الأحرار ، د. عبد الله عبد الدائم 1980 ص 499) - باستثناء الفكر الاسلامي الذي يعتبر العلماء ورثة الأنبياء وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة لا سيما ما يتعلق بالعلوم التي تعتبر فرض عين أو مقاصد التي ترتبط بالعقيدة والعبادة ولا يسع للانسان جهلها أو تجاهلها ، (د . تري رابح 1985 ص 16) ، والتي كان يقصد بها في اللغة التصريحية خدمة الأغراض والمصالح الخاصة بفئة اجتماعية معينة ، المبنية على أساس قانون الوراثة الاجتماعية ، والمعتمد عليها في تبرير استخلاف أبنائهم لهم في عملية الاستلام لمقاليد وزمام الحكم المتعلق بشؤون العامة من الناس المحرومون من نعمة العلم ، المساعدة على تحريرهم من قيود الجهل والظلمات ، والتي تقف حاجزا في سبيل التحرر منها .

ورغم تطور أوضاع الانسانية في القرن الحالي ، إلا أن النظام الطبقي مازال قائما لا سيما في المجتمعات الغربية التي توجد بها نوعيات عديدة من المدارس التي تحول دون تحقيق ظاهرة التكافؤ في فرص التعليم ، باعتبار هذه الأخيرة محددة بقانون التنافس الحر والصراع المستمر ، القائم على مبدأ العرض والطلب والبقاء للأقوى (د . محمد منير مرسى ، 1974) .

- بمعنى آخر الامتيازات الاجتماعية في الميدان التربوي لا تزال سائرة المفعول ، لا سيما في الدول السائرة في طريق النمو ، التي تتخذ من الأحكام الذاتية المبنية أساسا على المحسوبة كوسيلة في مجال التوجيه والانتقاء التربوي . فضلا عن هذا يرى «ايدجار فور ، EDGAR Faure» «أن أبناء الفقراء وكل من يكون ضحية للتمييز العنصري ، أو الاجحاف ، يجد نفسه منذ البداية في وضعية صعبة أي لا يقف على قدم المساواة مع أبناء الفئات الاجتماعية المسورة المعيشة ، خاصة في المجال التربوي ، حيث فرص التعليم تتناقص كلما انتقلنا في السلم الهرمي لنظام التعليم ؛ مما يؤدي الى انتقاء تربوي تعسفي يمنع الكثير من ذوي العزائم والارادة من متابعة تعليمهم ..

- لذلك فالمساواة في حق التعليم لا تعني بالضرورة مساواة في الفرص ، ما دام الفرد لم يتمكن من النجاح والتخرج اعتمادا على الكفاءة والجدارة في العلم والعمل ، الشيء الذي يمكن تحقيقه عن طريق تصحيح الوضع الاجتماعي وإعادة توزيع الوسائل والامكانيات التربوية التي تشكل الشرط الأساسي لكل تقدم . (ايدجار فور وفرون ترجمة د . حنفي بن عيسى 1976) (د . عباسي مدني 1986) (نيكولا هانز ترجمة 1966) .

- علما بأن التعليم أصبح من بين الحقوق الشرعية (البيولوجية) المعترف بها للعنصر البشري ، وقد تم اثباته في النصوص القانونية لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان .

- هذا وبصفة عامة يحققه التعليم لأفراد المجتمع من تقدم وارتقاء في السلم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ، لقد تبين من خلال نتائج العديد من الدراسات والأبحاث الاجتماعية والتربوية ، ومن بينها نجد الدراسة التي أثبت فيها العالمان الأمريكيان (لويس ، وأندرسون ، Lewis Andresson) أن نجاح رجال الأعمال في مدينة (لكسينغتون Lexington) يعود أساسا الى النجاح في المستوى التعليمي ،

وليس الى المنشأ الاجتماعي ، (حسب ما كان مألوفاً) النتائج التي تم تأكيدها في دراسة حول الارتقاء الاجتماعي عن طريق التعليم من طرف الأستاذ (غرافارفوس Garffar Fusse) والأستاذ (سيلفان دي كوسترم Sylvain de coster) في بلجيكا علماً بأن انعكاسات العامل التربوي على الرقي الاجتماعي تتجلى أكثر في البلدان السائرة في طريق النمو ، لا سيما منها التي تتبنى السياسة الاشتراكية (د . عبد الله عبد الدائم 1980 ص 514 ، 515) .

- بينما ما توصل اليه من نتائج الباحثان الأمريكيان (أنكلس وسميت ، Inkeles and Smith (1974) ، فقد كان أكثر شمولية وعمقا في ابراز العلاقة الموجبة القائمة بين الخبرة المدرسية والقيم الاجتماعية النبيلة (الحديثة) المحددة فيما يلي :

- ادراك الانسان للعلاقة العلية القائمة بين واجباته وحقوقه ، بشكل موضوعي ومنطقي والنظر الى ذاته كعضو حيوي وفعال ينتمي الى الأسرة والمجتمع والمهنة والانسانية .

- احترام وتقدير مدى أهمية المفاهيم المجردة الفعالة بطرق غير مباشرة وضمنية ، أي الارتقاء الى مستوى التفكير الافتراضي والاستنتاجي .

- التحلي في القول والفعل بالسلوك المبني على أسلوب التفكير العلمي المنطقي والموضوعي .

- الثقة المطلقة في القرارات والاجراءات الصادرة عن الهيئات المؤهلة والجديرة فنيا في المجتمع والدولة .

- امتلاك الاستعداد والقدرة الكافية للتكيف السريع مع المواقف والأحداث الجديدة (غير المألوفة) .

- القابلية والاستعداد لبذل المزيد من الجهد دون تطرف أو تعصب أو تمركز حول الذات أثناء التعامل مع المواقف الحرجة والصعبة وذلك بتفأول وإقتناع وإقدام لإقتحام الصعاب والأخطار .

(تقرير المؤتمر الدولي م د ت د . Seminaire International de L' IIPE) (اليونيسكو ص 37 - 38) (UNESCO 1983) .

- ان ما يؤكد هذه السمات المميزة لشخصية الانسان المتقدم (نسبيا) تتجلى أساسا ، في التباين الموجود بين أفراد المجتمع ، والذي يعود بالدرجة الأولى الى مستوياتهم التعليمية المتفاوتة فيما بينهم حيث يلاحظ كلما تقدم الفرد في السلم الهرمي للتعليم تحصل على ارتقاء في سلم القيم الاجتماعية لا سيما من ناحية أسلوب التفكير والمعالجة للأحداث المتعلقة بالحياة اليومية للفرد ، والتي تستلزم التفاعل الاجتماعي السوي من حيث الامتثال لمعايير المجتمع ، والاندماج في صفوفه وفق ما يخدم الصالح العام والخاص معا .

- على هذا المنوال يصبح المجتمع الذي يتمسك بالنظام التربوي «الانتقائي ، selectif» ويتأسف دون أدنى حرج أو قلق على ما أصاب معظم أعضائه من ركود وانحطاط ؛ لا يمكن مقارنته أو

تشبيهه الا بمظاهر الهمجية والوحشية الموجودة لدى الحيوان في الغابة . (ألكسندر فكسليارد Alexandre Vexliard ، 1967 ، ص 138) .

- لكن إذا كانت مكانة الغني متوقفة في الحقيقة على مدى إستقرار حياة الفقير فإن الحل البديل الملائم لتحقيق التوافق الأفضل بين شرائح المجتمع ، يتوقف على مدى تقديم هؤلاء الأفراد الفقراء المؤهلات والامكانيات المساعدة على محاربة نقائصهم وأسباب فقرهم ، بحيث اذا تم تسليح أبناء الفقراء ، من خلال اتاحة فرص التعليم من دون شك لا يصبحون في المستقبل راشدين فقراء (I.I.P.E UNESCO) المعهد الدولي للتخطيط التربوي (1980) .

- وقد تبين ذلك في بعض الدراسات والأبحاث الاجتماعية أن العامل التربوي يساعد الفئات الاجتماعية الفقيرة على الأقل في عملية التنظيم والتحديد النسل . كالتقليل من عمليات الاخصاب المتعلقة بنظام الولادة البيولوجية ، ورفع سن الزواج ، وتقليل حجم الأسرة اعتمادا على المعارف الخاصة بكيفية إستعمال وسائل وأساليب «منع الحمل contraceptif» .

- بالإضافة الى أسباب المرض والخمول التي يمكن محاربتها عن طريق اكتساب المعارف المتعلقة بالعادات الصحية السليمة التي تستهدف بالدرجة الأولى الوقاية قبل العلاج ، والتي تساعد بالتالي على تحسين الصحة البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية ، والتي تنعكس بالإيجاب على أسلوب حياة الفرد والأسرة ، والمجتمع ككل متكامل (Seminaire International I.I.P.E unesco 1983 P 39) . ملتقى دولي م.د.ت.ت. اليونيسكو (1983 ص 39) .

- أبعد من هذا يمكن اعتبار التوافق النفسي والاجتماعي الذي يتحقق عن طريق التربية والتعليم يساعد الدولة على اجتناب الكثير من الخسائر المادية والمعنوية التي تتصل بكافة القطاعات المنتجة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء الفوائد التي تنجر عنها نتيجة ادراك أفراد المجتمع عن بصيرة واقتناع بضرورة المشاركة في تحمل مسؤولية تقدم أو تخلف الأمة التي ينتون إليها .

- بيد أن اللامساواة في الميدان التربوي ، قد تمتد الى لا مساواة أخرى في ميدان التشغيل والاستفادة بمناصب التأهيل المهني المتوفرة في سوق العمل (Marché de L'emploi) مما قد يؤدي الى احداث اجحاف في الدخل الفردي الذي ينجر عنه حرمان وعجز في القدرة الشرائية والتمكن من العيش (ميشال دي بوفري Michel de Beauvrais) 1981 (المدخل) .

- مما سبق ذكره عن انعكاسات التربية في ميدان التنية الاجتماعية يمكن القول أن العدالة الاجتماعية الحقبة التي تمكن كل أفراد فئات المجتمع وشرائحه من تحقيق التوافق السوي لا يمكن تصورها إلا في ظل النظام الاشتراكي المرتبط بالدرجة الأولى بمدى توفره للحد الأدنى من فرص الحياة والعيش المساعدة على الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة للجميع ، بحيث لا يمكن التفكير في المدرسة بمعزل عن دائرة الحياة العامة أو بالأحرى خارج دائرة فلسفة وأيديولوجية المجتمع ، أي البعد الحضاري .

- لذلك يرى معظم الباحثين والمفكرين ضرورة ربط ميدان التربية والميادين المساندة له بالاتجاه الاشتراكي لكون هذا الأخير أكثر عدالة واهتمام . بتعليم الناس (د . عبد الغني عبود 1978 ص : 345 - 346) .

- رغم هذا ينبغي مراعاة أن ما توصلت اليه من تطور هائل وسريع معظم المجتمعات المعاصرة إلا أنها لا تزال دون مستوى الأبعاد والأهداف الفكرية المتوقعة نتيجة استمرار اللامساواة ، وتارة بحدة بين الجنسين ، والفئات الاجتماعية المهنية والنواحي الجهوية - المناطق الريفية والحضرية - باستثناء اللامساواة المتعلقة بالنظام التربوي ، من حيث معايير القبول المدرسي والتقييم التربوي ، والتوجيه والإرشاد والانتقاء وتأهيل التآطير التربوي ، وغيرها من الأمور التربوية الضرورية لتحقيق النجاح داخل المدرسة وخارجها .

و - أثر التعليم على الناحية النفسية التربوية :

- ذا كان التطور الحضاري ما هو الا نتاج لمظاهر النمو الاقتصادي والاجتماعي ، الشيء الذي لا يتأتى إلا بالاعتماد على العنصر البشري الذي يعتبر في الحقيقة الوسيلة والغاية معا في تحقيق ذلك ؛ فإن الأمر يستدعي بالضرورة في عمليات التغيير والتنمية ، الانطلاق من جوهر القضايا الكامنة خلف الأغراض المنشودة والتي تنصب في موضوعنا هذا على العتاد المزود به الطفل منذ الولادة - القدرات والاستعدادات المُشكّلة للطاقة الكامنة في الذات - .

الأمر الذي يستلزم منا - بطبيعة الحال - مراعاة ماتوصل اليه الباحثون والمفكرون في ميدان علم النفس التربوي ، لكونه الفرع العلمي المتخصص في دراسة الفرد المتعلم في حد ذاته ، والبحث في مختلف الوسائل والأساليب الملائمة لتشكيل الحامة البشرية من أجل تلبية الحاجات التلقائية والطبيعية للفرد (مطالب النمو لدى الفرد ذات الطابع البيولوجي ، والنفسي والعقلي والاجتماعي والروحي) .

- بالتالي ظهور الحق الشرعي للانسان في تغذية الفكر ، ليس بالأمر الغريب أو الجديد ، بالمقارنة مع الحاجات الأساسية الأولية (الفطرية) المألوفة لدى عامة الناس كالتغذية العضوية والملبس ، والمأوى والترفيه أو الترويح ، (هانس ن . ويلر HANS N Weiller 1980 ص 190) .

- فالتعليم خاصة انسانية ترتبط بالحاجة البيولوجية ، وتتجلى في الدافع الفضولي لدى الحيوان والإنسان - الميل الى حب الاطلاع والاستطلاع على الأشياء والأحداث البيئية - (جون ديوي JOHN Dewey ، 1983) . كما تظهر حاجات الانسان ودوافعه منتظمة في سلم الأولويات وذلك من حيث الانطلاق بالحاجات البيولوجية والفيزيولوجية الأساسية كالمحافظة على البقاء في الحياة والاستمرار فيها والانتفاء بالحاجات المتعلقة بالتقدير الاجتماعي والمعنوي والاحترام وتحقيق الذات (د . طلعت منصور وآخرون ، 1978 ص ، 116) (صالح عبد العزيز 1976 ص ، 154) .

- غير أنه اذا كانت الغاية السامية المنشودة في الميدان التربوي والتعليمي تتمركز حول العمليات الملائمة لتحويل القدرات الفطرية (الخام) الكامنة في الذات الى انتاج فكري يلاحظ في السلوك الابداعي والابتكاري المتصل بجوانب حياة الانسان ؛ فان ذلك يؤدي بنا الى توضيح العوامل المؤثرة فيها - الوراثة والبيئة بهدف الوقوف على جل المتغيرات المرتبطة بالعمليات المساعدة على تحسين النمو التربوي السليم - .

- رغم أهمية العوامل الوراثية في العملية التعليمية ، الا أن نتائج معظم أبحاث السيكلوجيين والمربين المحدثين تؤكد على العوامل البيئية (المكتسبة) ، في تفسير الفروق الموجودة بين الأفراد - خاصة في المجتمعات التي لها نظام طبقي - وحجتهم في ذلك تستند على أن كل تخلف أو انحراف في سلوك الأفراد أو الجماعات يعود الى اللامساواة الموجودة بين الناس ، فيما يملكون من امكانيات ووسائل مساعدة على الاستفادة من الفرص المتاحة في ميدان التعليم ... ، أما الحقائق الوراثية (البيولوجية) التي لا يمكن تجاهلها ، تبقى متوقفة . في دراسة مدى أهمية تأثيرها ، على مدى ضبط وتحديد مفعول البيئة الذي لا يبدأ في الحقيقة بعد الولادة بل مع بدأ وجود الجنين في الرحم ، بيد أن أساليب التغذية وأنواعها ونظامها والظروف الفيزيكية والنفسية للأم الحامل تحدث تأثيرات على نمو الجنين وحمايته فيما بعد (د . سليمان الحضري الشيخ ، 1978 ص ، 31 - 35) .

- هذا وقد تبين في عدة دراسات لمنظمات دولية - أن حياة الفرد الفكرية والعاطفية لا تتشكل بمحض الصدفة ، أو الانفتاح التلقائي للقدرات والاستعدادات في بيئة غير ملائمة ، بل ظهورها مرهون بمدى أهمية المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، والثقافي لخلية الأسرة الذي يعتبر من بين المحددات الرئيسية المؤثرة على نمو الذكاء وتحويل دون قيام مساواة حقيقية في الميدان التربوي (W.D WALL 1979 Conference de L.I.P.E unesco 1981 ص ، 22) .

(د . عبد الله عبد الدائم ، 1981 ص ، 507 - 508) .

- الى جانب هذا يرى الباحثان الأمريكيان (سميث وويلر Smith et Wheeler ، 1942) أن مستوى الذكاء لدى الأطفال في المرحلة التعليمية الأولى ، يرتفع اذا ما حدث تحسن واضحاً في الفرص التعليمية المتاحة في الاقليم الذي ينتمون اليه ، كما لاحظنا أن العديد من الأفراد الذين كانوا يعتبرونهم متخلفين عقلياً ، تمكنوا من العمل كغيرهم من الأفراد الأسوياء في مجتمعاتهم ، نتيجة تلقيهم النوع الملائم من التعليم (د . سليمان الحضري الشيخ ، 1978 ص ، 45 - 46) .

- طالما هناك فروق فردية (خاصة من الناحية الوراثية والفطرية) ، فإن مفهوم التكافؤ في فرص التعليم يستلزم من المؤسسة التربوية أن تجعل من غرضها الرئيسي يتجاوز مجرد فتح أبوابها عبر مختلف مراحلها التعليمية ومستوياتها الدراسية لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع - الأمر المفروغ منه - بل ينبغي كذلك عليها العمل ، على توفير الجو الملائم لتلقين وممارسة التربية

الديمقراطية الحقيقية - (ألكسندر فكسليارد Alexandre vexliard 1967 ، ص ، 135) .
- بحيث كما هو معروف أن أي مدرس في مرحلة التعليم الإلزامي (الموحد للجميع) يجد أن التلاميذ يتوزعون بشكل إعتدالي نتيجة الاختلافات الموجودة فيما بينهم كما وكيفا ، بالتالي يجد أن المتوسطين (العاديين) يتابعونه ، والمتفوقين (الموهوبين) يستسهلون ما يقوله ، والمتخلفين يحاولون متابعته دون جدوى . الأمر الذي يستدعي من المعلم وضع هذه الفروق الفردية والجماعية في الحسبان أثناء التحضير للبرنامج التربوي أو الدخول مع التلاميذ في عمليات الاتصال التربوي ، (د . حامد عبد السلام زهران 1977 ص ، 707) .

- إنطلاقاً من العملية التربوية والتعليمية المتمركزة حول استعدادات واهتمامات كل تلميذ ، والظروف المتعلقة بالبيئة الاجتماعية والطبيعية التي ينتمي إليها (التي تعتبر في الحقيقة المعيار المرجعي لقياس ومعرفة اتجاه ميولهم وانفعالاتهم ودوافعهم) .

- يمكن اعتبار مختلف المساعدات المادية والتربوية التي توفرها المصالح المساندة لمهام المؤسسات التربوية ، بمثابة مساعدة وتعويز للحرمان والاجحاف الذي يشكو منه أبناء الفئات الاجتماعية الدنيا ، التي لم تتمكن من الممارسة الفعلية لمفهوم تكافؤ الفرص في الميدان التربوي والتعليمي .

- تتجلى أهمية هذه المعطيات التربوية من خلال النتائج التي توصل إليها معظم الباحثين في ميدان الصحة النفسية والارشاد النفسي ، حيث يتفقون على أن التوافق النفسي السوي وتحقيق الذات الواقعية ، في ارتباط وثيق الصلة بمدى أهمية استجابات الراشدين لمطالب النمو واشباع حاجات الطفل ، لأن كما هو معلوم غاية الحياة أن يتمكن الإنسان من التكيف والنجاح في التعامل مع الذات ومع أفراد المجتمع ، ومختلف الأحداث المحيطة به ، أي وفق ما يحقق له الاطمئنان النفسي ، من خلال توصله الى قدر مقبول من الرضا والدفاع عن النفس في توافقه المعقول والموضوعي (د . كمال دسوقي 1974 ص ، 383) .

علاوة على هذا يرى أنصار التحليل النفسي : لا سيما (كارل رورجز K. rorgens (الأمريكي) الذي يعتمد في طريقته على العلاج (المركز على العميل ، client contred) ؛ أنه إذا كان ادراك الفرد لذاته ولبنيته يختلف عن ادراك الآخرين لها ، فان ذلك يفسر بمختلف العوامل المتعددة المؤثرة فيه - المتعلقة بالفرد والبيئة معا - غير أن المدرسة تبقى الوسط الرسمي المسؤول عن النمو النفسي السوي والتنشئة الاجتماعية السليمة وتدعيم الصحة النفسية لدى المتعلمين فهي مسؤولة عن تقديم الرعاية الكافية والانتقال بهم من الاعتماد على الغير الى الاستقلال والتحرر من القيود التي لا تسمح بالاعتماد على الذات وتحقيق التوافق (د . حامد عبد السلام زهران 1977) .

- أما الأبعاد الجوهرية التي يحققها العامل التربوي للفرد ، تتمثل في كونه يساعد على تحرير الفرد من عقده وصراعاته النفسية ، عن طريق أساليب التفكير العلمي ، والأحكام المنطقية الموضوعية ومختلف المعارف ، التي تعتبر من بين أهم الأسلحة الملائمة لمكافحة الأفكار الخرافية

(البالية) الناتجة عن الأمية والجهل وسيطرة أساليب المنطق السحري على التفكير النقدي (نور بير سيلامي Norbert sullamy 1980) . القضايا التي سبق أن تطرق إليها بالبحث والدراسة العديد من الفلاسفة والمفكرين المسلمين ، قبل أن يتنبه إليها علماء العالم الغربي المعاصرين الذين لا يزالون الى يومنا هذا بعيدين عن المستوى الذي حققوه منذ قرون لأن الدين الإسلامي الحنيف وضع أمامهم رؤية شاملة وصادقة لطبيعة الإنسان - دروه ووظيفته ومصيره وبنائه السيكلوجي .. الخ - حتى تنطلق دراساتهم ومقاييسهم على أساس الفهم الصحيح وواقعي ، وهو الضمان الوحيد لمواجهة الأخطاء المنهجية والفكرية التي وقع فيها أنصار علم النفس والتحليل النفسي . (الوضعي) ، وأهم تلك الأخطاء أنهم انطلقوا من التصورات الذاتية والجزئية بدلا من التصورات الكلية ، واعتبروها هي الكل الشامل المتكامل والموصوعي .

- في هذا الصدد يجدر بنا التنويه الى ضرورة الاهتمام بالأبعاد الحضارية المنشودة من خلال عمليات الاستثمار في ظاهرة التكافؤ في فرص التعليم ، حيث ينبغي الوقوف على مدى اعتدال واستقامة للمحتوى التربوي لتلبية حاجات الفرد المادية والروحية ، وفق ما يحقق التوازن الكامل بين مطالب الدين ومطالب الآخرة لأن الأغراض المقصودة من وراء اقامة فرص التعليم للجميع ليست مجرد غاية في حد ذاتها بل أهم من هذا هي وسيلة لاسترجاع الأنطلاقة السوية التي تضمن التطور الحضاري السليم . الأمر الذي يدفع بنا الى تحليل مضمون النظام التربوي في ضوء منهج «علم اجتماع المعرفة Sociology of Knowledge» من أجل فهم الطبيعة والأصول المذهبية لمختلف العوامل والقوى المؤثرة في تشكيل ذلك النظام التربوي (د . نبيل محمد توفيق السالموطي 1986) (بتصرف الباحث) .

ع - البعد العلمي والمنهجي للموضوع :

- في حدود الاستجابة لمقتضيات الأمر الواقع ، المفترض التسليم بها ، أثناء عمليات التحديد للمحددات النظرية والمنهجية المتحكمة في الاستراتيجيات التنموية . يبدو لنا في ميدان الاستثمارات المرتبطة بالعنصر البشري لا سيما من ناحية ظاهرة التكافؤ في فرص التعليم ؛ حيث يلاحظ بحكم وجود فروق فردية وجماعية في المجتمع . نتيجة اختلافهم في امتلاك الامكانيات - الذاتية والبيئية - الملائمة لتحقيق آمالهم وطموحاتهم - باستثناء الوقت المستغرق والجهد المبذول لتحقيقها ، أي لكل واحد في المجتمع معدل نموه الخاصة - .

- من هنا تأتي ضرورة التفكير في الوسائل والأساليب المناسبة في مجال التخطيط والتنبيه لاستغلال الطاقات البشرية (في شكلها الخام) ، من أجل التمكن من استرجاع استقلالية المجتمع وسيادته أمام المجتمعات الأخرى . وذلك عن طريق الفهم والتطبيق الصحيحين لمفهوم التكافؤ في الفرص سواء كانت متعلقة بالحياة عامة أو التعليم خاصة .

وعلى هذا المنوال تصبح المعطيات المرتبطة بأسلوب التفكير العلمي التجريبي بمثابة المحك للحكم أو قياس مدى نجاعة وصلاحيّة «العمليات ، Processus» المتبعة في الخطة التربوية ، باعتبار الشيء المتفق عليه في ميدان البحث العلمي ينحصر أساسا في مدى تمكن الباحث من ضبط المتغيرات أو عزلها أثناء التحديد للمتغيرات المستقلة ، وفي مدى تحكمه فيها بالزيادة أو النقصان أو التكرار ، من أجل التوصل الى التنبؤ الذي يمثل أسى غاية وفي البحوث العلمية .

- في نفس السباق إذا كان القصد من مفهوم «العينة ، Échantillon» ، وطرائق اختيارها أن تكون صورة ممثلة للمجتمع الأصلي المستخرجة منه ، فإنه ينبغي أن يكون الأفراد الذين يمثلون الصفوة (النخبة) المسيرة لشؤون المجتمع المصيرية قد سلكوا المسار الصحيح الذي يجعلهم يمثلون مجتمعهم بصدق وعن جدارة واستحقاق .

- لأن حاجة المجتمع ، بما فيه القوي والضعيف الى الأفراد الموهوبين والقادرين على الانتاج الفكري - بحكم استعداداتهم واهتماماتهم - ضرورة حتمية لارتباطها الوثيق بالمستوى التكنولوجي المعقد الذي يتميز به التطور الحضاري المعاصر ، وبالتعقيد الذي يتصف به التنظيم الاجتماعي الحديث من أجل التكيف مع معدلات التجديد والتغير السريع في كل الميادين المتعلقة بحياة العنصر البشري ، والأهم من كل هذا وذلك يكمن في أن الحلول التي نوفق فيها اليوم لا تلبث أن تصبح عقبة في الغد ، وليس ثمة لأعداد الإنسان ، بما يساعده ، على السعي المستمر وراء الحلول الجديدة سوى القدرة العالية الناتجة عن التربية السليمة (JOHN, W, gardner 1961 ، ص 101 - 102) .

- بالتالي ظاهرة التكافؤ في فرص التعليم تشكل الحل البديل الناجع لمواجهة كافة التحديات الناتجة عن الإنسان والبيئة معا باعتبارها تمثل السلاح الفعال والملائم لاكتشاف الطاقات الكامنة في الإنسان التي أزاخت «كابوس اليأس» الذي جثم على فكر البشرية منذ أن أعلن (مالتوس ، MALTHUS) نظريته وأعتنقها الكثير من المفكرين حيث فيها قال : «أن الموارد الاقتصادية تزداد بمعدالة حساسية ، بينما يزداد السكان في صورة انفجارات هائلة بمعدالة هندسية» (د . حامد عمار 1968 ص ، 19) .

هكذا يتبين لنا أن ظاهرة التفكؤ في فرص التعليم ، تتحقق أكثر ماتتحقق في ظل النظام التربوي الذي يؤمن بقيمة الفرد في حد ذاته ، ويثق بشكل مطلق في قدراته ، واستعداداته مهما كانت مكانته الاجتماعية ونمط شخصيته ، ويعمل بكل الوسائل ، والطرق على لتكينه من معرفة قدراته واهتماماته أو بالأحرى تحقيق ذاته . من خلال تنيتها واستغلالها الى أقصى حد ممكن . وهذا طيلة حياته ، بيد أن الفرد حينما يجد الرعاية الكافية والبيئة الملائمة لبروز مواهبه واهتماماته يكون احتمال نجاحه في الحياة المهنية الاجتماعية أكبر وأهم . الأمر الذي يعود بالفائدة بشكل مباشر على الانتاج والاقتصاد الوطني . بالتالي يصبح التطور الحضاري للمجتمع مرهونا بمدى اتاحة الفرص لتحقيق مطالب النمو والارتقاء للعنصر البشري ، لا سيما المادة الرمادية التي يتميز بها عن سائر الكائنات الحية الأخرى .

المراجع

باللغة العربية :

- 1 - د . محمد منير مرسى - الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة - عالم الكتب القاهرة (ص) 1974
- 2 - د . جميل صليبا - تاريخ الفلسفة العربية - الطبعة الثانية ، دار الكتاب اللبناني (بيروت) 1978
- 3 - د . ناجي معروف - أصالة الحضارة العربية - الطبعة الثالثة ، دار الثقافة بيروت (لبنان) 1975 .
- 4 - د . عبد الغنى عبود - الأيديولوجية والتربية - الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي القاهرة (مصر) 1978
- 5 - د . عبد الله عبد الدائم - التربية عبر التاريخ - الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت (لبنان) 1981
- 6 - د . عباسي مدني - مشكلات تربوية في البلاد الاسلامية - دار الشهاب باتنة (الجزائر) 1986
- 7 - د . تركي رايح - النظريات التربوية - ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1982
- 8 - تأليف : نيكولا هانز ، ترجمة ميخائيل أسعد ، مراجعة أبو الفتوح رضوان - التربية المقارنة - دار النهضة العربية (القاهرة) 1966
- 9 - مكتب التربية العربي لدول الخليج - التربية والتنمية الاقلية - (الرياض) 1984 .
- 10 - د . عبد الله عبد الدائم - التخطيط التربوي - الطبعة الرابعة دار العلم للملايين بيروت (لبنان) 1980 .
- 11 - دكتوراه ، نازلي صالح أحمد - حول التعليم العام ونظمه - (دراسة مقارنة) الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة - نيويورك) 1979
- 12 - تركي رايح مذكرات في أصول التربية الاسلامية - جامعة الملك سعود (السعودية) سنة 1982
- 13 - تأليف : راسل ، ج ، دافيز ، ترجمة سمير لويس سعد ، وأحمد محمد تركي ، مراجعة وتقديم د فؤاد البهي السيد - تخطيط تنمية الموارد البشرية - مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة - نيويورك) 1975
- 14 - تأليف : فردريك هاريسون ، وتشارلز مايرز ، ترجمة ابراهيم حافظ ، مراجعة وتقديم علي عاطف - التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي - مكتبة النهضة المصرية 1966
- 15 - د . محمود السيد سلطان - دراسات في التربية والمجتمع - الجزء الأول الطبعة الثالثة ، دار المعارف القاهرة (مصر) 1979
- 16 - المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية - مكانة الرأي وحرية الفكر وحرية الاجتهاد في التربية الاسلامية - للدكتور : تركي رايح رقم : 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1985
- 17 - تأليف : ايدجار فور ، وآخرون .. ترجمة . د . حنفي بن عيسى - تعلم لتكون - الطبعة الثالثة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر) 1979 .
- 18 - د . طلعت منصور ، وآخرون - أسس علم النفس العام - مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة - نيويورك) 1978
- 19 - أ . صالح عبد العزيز ، ود . عبد العزيز عبد المجيد - التربية وطرق التدريس - الجزء الأول ، الطبعة الثانية دار المعارف (مصر) 1976 .
- 20 - د . سليمان الخضري الشيخ - الفروق الفردية في الذكاء - الطبعة الثانية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة (مصر) 1978
- 21 - د . عطوف محمود ياسين - اختبارات الذكاء والقدرات العقلية - دار الأندلس (لبنان) 1981
- 22 - تأليف : ألكسندر فالسوف ، ترجمة عيون السود ، تدقيق أخضر زكريا - علم النفس الاجتماعي - دار الجماهيرية العربية (لبنان) 1976
- 23 - د . كمال دسوقي - علم النفس ودراسة التوافق - دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت (لبنان) 1974
- 24 - د . حامد عبد السلام زهوان - التوجيه والارشاد النفسي - عالم الكتب القاهرة (مصر) 1977
- 25 - د . حامد عمار - في اقتصاديات التعليم - الطبعة الثانية ، دار الكتاب اللبناني (بيروت) 1973 .
- 26 - نبيل محمد توفيق السالوطني - الإسلام وقضايا علم النفس الحديث - ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1986 .

باللغة الأجنبية :

- Maurice Dommanget: «Les grands socialistes et l'éducation (de Platon à Lénine)» Armand Colin, Paris (France), (1) 1970.
- Alexandre Vexliard: «La pédagogie comparée», 4^e édition, PUF, Paris (France), 1967. (2)
- Brian Holmes: «Annuaire international de l'éducation», Unesco/BIE, Paris (France), 1980. (3)
- Antoine Prost: sous la direction de Willem Frijhoff, «L'offre d'école» (éléments pour étude comparée des (4) politiques éducatives au XIX^e siècle), Publication de la Sorbonne, INRP (Paris), 1983.
- Jacques Fournier: «Politique de l'éducation», (Seuil), Imprimerie Firmin-Didot, Paris (France), 1971. (5)
- Pierre Daumard: «Le prix de l'enseignement en France», Perspectives économiques, Calmann-Levy (France), (6) 1969.

- John Vaize: «Economie de l'éducation», traduit de l'anglais par François Bacqué (Economie et humanisme), Les (7 Editions Ouvrières, Paris (France), 1964.
- «Le financement du développement éducationnel», Compte-rendu du séminaire international du Mont (8 Sainte-Marie du 19 au 21 Mai 1982, IDRC (Canada), 1983.
- John Dewey: «Démocratie et éducation», (Nouveaux Horizons), traduction Gérard de Ladalle, Les Presses des (9 Imprimeries Delmas, Bordeaux (France), 1983.
- Georges Thines et Agnès Lempereur, «Dictionnaire général des sciences humaines», Edition Universitaire, (10 Paris, (France), 1975.
- «Planification de l'éducation pour la réduction des inégalités» (un séminaire de l'IIPE), Les Presses de l'Unesco, (11 Paris (France), 1981.
- Hans N. Weiler, «Planification de l'éducation et changement social» (un séminaire de l'IIPE), Les Presses de (12 l'Unesco, Paris (France), 1980.
- W.D. Wall, «L'éducation constructive des enfants», études et enquêtes d'éducation comparée, collection (13 dirigée par le B.I.E, Unesco Genève (Suisse), 1979.
- Norbert Sillamy, «Dictionnaire de psychologie», (L-Z), (voir milieu), Bordas, Paris (France), 1980. (14
- J.W. Gardner: «L'éducation en régime démocratique et la promotion des élites», International Edition (15 (New-York-Paris), 1961.
- Philip H: «Coombs, La crise mondiale de l'éducation» (Analyse des systèmes), PUF, Paris (France), 1968. (16
- Gaston Mialaret: «Introduction à la pédagogie», PUF, Paris (France), 1964. (17